الجمـــــــــهوريــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبـــية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي

كلمة البروفيسور حسان تيجاني هدام

وزير العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي

بمناسبة:

اليوم الإعلامي حول اتفاقية العمل البحري لسنة 2006

المركز العائلي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية

للعمال الأجراء بن عكنون

19 نوفمبر 2019

- **الحضور الكريم،**

يطيب لي بداية في هذا اللقاء أن أرحب بزملائي معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي وكذا معالي وزير الأشغال العمومية والنقل، بمناسبة افتتاح هذا اليوم الإعلامي المخصص لإتفاقية العمل البحري لسنة 2006.

إذ أنها المرة الأولى، بعد تصديق الجزائر على هذه الاتفاقية في سنة 2015، التي يُنظم فيها هذا اللقاء، بالتعاون الوثيق مع وزارة الأشغال العمومية والنقل ووزارة الدفاع الوطني ومكتب منظمة العمل الدولية بالجزائر.

وإن هذا التعاون يعتبر نموذجا مميزا للتنسيق والتكامل فيما بيننا، فهو يشكل حجر الزاوية في العملية التشريعية والرقابية، وأن هذا العمل التشاركي بين القطاعات الفاعلة في هذا الشأن سيحدث بلا شك ديناميكية جديدة للتنمية المستدامة.

وفي هذا المقام، يجدر التنويه أن الجزائر صدقت إلى يومنا هذا على 60 اتفاقية دولية للعمل منها الاتفاقيات الثمانية (8) الأساسية والاتفاقيات الثلاثة (3) التي تعنى بميادين الحكامة، بالإضافة إلى 49 اتفاقية تقنية.

وفي هذا الصدد، أود بهذه المناسبة أن أشدد على أهمية هذه الخطوة، ذلك أنّ الأنشطة المبرمجة في هذا اليوم الإعلامي هي مؤشر إيجابي على وضع أطر المناقشات وبعث سُبل التعاون و التنسيق ما بين الدوائر الوزارية في أحد أهم القطاعات الاقتصادية ألا و هو القطاع البحري.

حيث يُعد هذا اليوم الإعلامي حدثا مميزا لأنه موجه إلى كل الأطراف الفاعلة في عالم العمل البحري وكذا كل الخبراء الداعمين لهم على حد سواء.

إن إتفاقية العمل البحري لــ 2006، التي أقرها مؤتمر العمل الدولي في دورته الرابعة والتسعين (94) تضم تقريبا جميع الاتفاقيات والتوصيات المتعلقة بالعمل البحري في نص واحد.

إذ تهدف هذه الاتفاقية الدولية للعمل إلى ضمان توفير ظروف معيشة وعمل لائق للبحارة وكذا تزويدهم بمعلومات أفضل عن حقوقهم والسبل الكفيلة بتعزيز احترام أحكام الاتفاقية.

السيدات والسادة الأفاضل،

إن الإضافة التي تتجلى بوضوح في اتفاقية العمل البحري، هي إدراج شهادة اجتماعية تخضع لها السفن المخصصة للأنشطة التجارية.

وفي هذا السياق، ستعزز هذه الإتفاقية ما يسمى بنظام رقابة دولة الميناء، وهذا من أجل تهيئة ظروف عمل لائقة للبحارة. فهذه الإتفاقية قد تم التصديق عليها حاليا من قبل 95 دولة، أي ما يمثل أكثر من 90 بالمئة من الأسطول التجاري العالمي.

والجزائر على غرار هذه الدول، قد أدخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

فإنه من الأهمية الإشارة إلى أن هذا الإجراء قد أثمر عن نتائج ملموسة من خلال إعداد مجموعة من النصوص التطبيقية حرصا منا على تكييف الأسطول البحري الوطني مع المعايير الدولية الجديدة لنقل البضائع.

وفي هذا الشأن، قمنا بإرسال تقرير أولي إلى لجنة الخبراء لمكتب العمل الدولي حول مدى تنفيذ اتفاقية العمل البحري من قبل دائرتي الوزارية وهذا بالتنسيق مع وزارة الأشغال العمومية والنقل وخفر السواحل وممثلي ملاك السفن.

ويأتي ذلك، تطبيقا لأحكام المادة 22 من دستور منظمة العمل الدولية، حيث يتضمن هذا التقرير الإجراءات المتخذة للامتثال والتطبيق الفعال لهذه الاتفاقية على الصعيد القانوني والممارسة الميدانية.

وهذا طبقا للمبادئ التوجيهية لمكتب العمل الدولي التي تهدف إلى ضمان تطبيق أمثل لأحكام اتفاقية العمل البحري.

وهو الأمر الذي سيتم توضيحه جيدا خلال هذه الأشغال، إذ أن دخول اتفاقية العمل البحري حيز التنفيذ سيجعل جميع السفن التي تبلغ حمولتها الإجمالية 500 طن أو أكثر مخصصة للأنشطة التجارية، ملزمة بتطبيق اتفاقية العمل البحري.

وفي حالة قيامها برحلات دولية يتعين على مالكها احترام جملة من الاشتراطات منها وثيقتين هامتين ألا وهما:

- شهادة العمل البحري،
- وإعلان التقيد بشروط العمل البحري.

فالأهمية البالغة التي تكتسيها هاتين الوثيقتين تكمن في كونهما تُثبتان أن شروط هذه الإتفاقية قد تم احترامها على متن السفن المعنية، ولاسيما فيما يتعلق بجوانب قانون العمل:

- منها مراقبة ظروف العمل والتشغيل والعلاقات المهنية،
- وحماية الصحة والسلامة المهنيتين،
- وكذا الضمان الإجتماعي،
- بالإضافة إلى الوقاية من الحوادث المهنية والأمراض المهنية،

السيدات والسادة،

في ضوء التطورات الطارئة على معايير العمل البحري، شرعت وزارتنا مؤخرا في إعادة هيكلة ومراجعة أساليب تدخلها في هذا المجال،

والتي سيتم تعزيزها في إطار التنسيق مابين القطاعات ولاسيما مع المصالح المختصة لوزارة الأشغال العمومية والنقل من أجل ضمان فعالية تنفيذ أحكام هذه الإتفاقية في القطاع البحري.

ومن جهة أخرى، من الأهمية التذكير بأنه سوف يتم مواصلة بذل الجهود من أجل تكييف التشريع، ولا سيما فيما يتعلق بظروف العمل والتشغيل والصحة والأمن في العمل على متن السفن التجارية،

ناهيك عن النصوص المختلفة التي تخص فئات أخرى من العمال سنعمل على تعزيزها كظروف العمل لمستخدمي الميناء وعلى وجه الخصوص عمال المرافئ.

وفي الواقع، إن فعالية هذه الإتفاقية المستحدثة تقتضي إدماجها في التشريع والتنظيم المتعلقين بالعمل وكذا الممارسات الوطنية والأنظمة الوطنية للتفتيش.

وهو الأمر الذي يقتضي فهما معمقا للآليات الواردة في هذه الإتفاقية وتوفير الموارد المناسبة ولاسيما بالنسبة لأجهزة التفتيش، فضلا عن التعاون الفعال بين الأطراف المعنية وعلى وجه الخصوص ملاك السفن والمنظمات النقابية والسلطات المختصة.

وفي هذا الصدد، يتعين على كافة شركات الشحن البحري الحاضرة معنا اليوم إعداد وتحيين معاييرها وضمان الحماية الفعالة للبحارة طبقا لتشريع العمل الساري المفعول.

كما أود أن ألفت الانتباه إلى أهمية القطاع البحري في استحداث مناصب شغل للحد من البطالة، شريطة تعزيز أجهزة التكوين في الوظائف البحرية، وتهيئة ظروف عمل لائقة للعمال، والاحتفاظ بهم في هذا القطاع الهام الذي يساهم بلا شك في التنمية الاقتصادية.

في ذات السياق، لقد عمدت الحكومة في اجتماعها المنعقد يوم 07 أوت 2019 إلى اتخاد تدابير من أجل تقليص عبء النقل البحري والدفع بالاقتصاد الوطني نحو التنمية الحقيقية أذكر منها:

- منح الأولوية إلى الأسطول الوطني للنقل البحري فيما يخص الواردات،
- تشجيع مجهزي السفن الأجانب إلى إختيار الأسطول الوطني بالنسبة لنقل البضائع إنطلاقا من موانئ إعادة الشحن،
- تحسين السلسة اللوجيستيكية من خلال تخفيف اكتظاظ الموانئ واستكمال عملية وضع الشباك المينائي الوحيد ومراجعة منظومة الموانئ الجافة.

وتأتي هذه الإجراءات بالنظر إلى ما يكتسيه قطاع النقل البحري من أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الوطني وذلك في إطار الالتزام بتوفير خدمات في ظروف جيدة بما يتناسب مع شروط السلامة والأمن البحريين والعمل على مواجهة المنافسة العالمية في هذا الشأن.

السيدات والسادة،

إن اتفاقية العمل البحري، هي اتفاقية شاملة ومفصلة تغطي تقريبا جميع جوانب الحياة الكريمة وظروف العمل اللائق للبحارة.

فلا يسعني من هذا المنبر إلاّ أن أتمنى تحصيلا تاما لأحكام الإتفاقية حتى يتسنى تطبيقها على نحو أفضل وأن يكون هذا اليوم الإعلامي فرصة لتبادل الخبرات المفيدة والمثمرة مع تعميمها.

وقبل أن أختتم كلمتي هاته، أود أن أجدد شكري الخالص للسادة الوزراء على حضورهم معنا وعلى ما أبدوه من دعم وتعاون لتجسيد هذه الاتفاقية على أرض الواقع.

كما لا يفوتني كذلك أن أتوجه بعبارات الشكر الخالصة لمكتب منظمة العمل الدولية بالجزائر وكذا الدوائر الوزارية المعنية وشرطة خفر السواحل وملاك السفن إلى جانب الفدرالية الوطنية لعمال النقل، على ما قدموه من دعم ومساعدة لتنظيم هذا اليوم الإعلامي.

شاكرا لكم كرم الاصغاء، متمنيا لأشغالكم التوفيق والسداد.